EP

الأمم المتحدة

UNEP(DTIE)/Hg/INC.1/10

Distr.: General
18 March 2010

Arabic
Original: English

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

لجنة التفاوض الحكومية الدولية لإعداد
صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق
الدورة الأولى

استكهولم، ٧ - ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٠
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

إعداد صك عالمي ملزم قانوناً بشأن الزئبق

تيسير نقل التكنولوجيا المستدامة ودعم تدابير الرقابة العالمية على الزئبق: الخبرات المتاحة في الترتيبات الحالية الملزمة قانوناً والترتيبات الطوعية

مذكرة الأمانة

١ - وافق الفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للتحضير للجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بالزئبق أثناء اجتماعه الذي عُقد في بانكوك في الفترة من ١٩إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ على قائمة معلومات سوف تقدمها الأمانة إلى اللجنة في دورتها الأولى لتيسير عمل اللجنة. وقد طُلب إلى الأمانة، إلى جانب أمور أخرى، أن تقدم استكمالاً لتقرير أعدته الأمانة للاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية المخصص للزئبق، الذي عقد في نيروبي خلال الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بشأن الكيفية التي تؤثر بها الخبرات المتاحة في الترتيبات الحالية الملزمة قانوناً والطوعية على تيسير نقل التكنولوجيا المستدامة والدعم لأجل اتخاذ إجراءات عالمية لمراقبة الزئبق

* UNEP(DTIE)Hg/INC.1/1.

270410 K1060615

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

(UNEP(DTIE)/Hg/OEWG.2/10). وتأتي هذا المذكرة استجابة لذلك الطلب. فهي تقدم معلومات بشأن أنشطة نقل التكنولوجيا وأنشطة الدعم بموجب مختلف الصكوك القائمة، بما في ذلك العديد من البرامج التي أُنشِئَت في إطار الآليات الطوعية بعد استكمالها حتى نهاية شباط/فبراير ٢٠١٠.

٢ - وقد أعدت هذه المذكرة مع مراعاة تعريف مصطلح "نقل التكنولوجيا" في مسرد *مصطلحات مفاوضي الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف*، الذي نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج البيئة) في عام ٢٠٠٧. وفيما يلي هذا التعريف: "هو نقل الخبرة الفنية، والمعدات والمنتجات إلى الحكومات، والمنظمات وأصحاب المصلحة الآخرين. وهو يعني ضمنياً في العادة تطويعها لاستعمالها في سياق ثقافي واجتماعي واقتصادي وبيئي بعينه".

٣ - ينبغي ملاحظة أن عدداً قليلاً فقط من الصكوك أو البرامج الوارد بيانها هنا تشتمل على أحكام محددة ذات صلة بنقل التكنولوجيا على النحو الذي سيق تعريفه في الفقرة السابقة. غير أن عدداً منها يتناول، مع ذلك، قضايا متصلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة كجزء من المساعدة التقنية التي تقدمها. ولتفادي الازدواج، لا يجري تناول تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات هنا؛ بل تجري مناقشتهما في الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/INC.1/9، التي تقدم أمثلة لآليات تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات من مختلف الاتفاقات والمنظمات البيئية المتعددة الأطراف. وهكذا فإن هذه المذكرة تركز على أنشطة نقل التكنولوجيا وأنشطة الدعم، على الرغم من عدم وجود تفرقة واضحة ومحددة في غالب الأحيان بين هذه الأنشطة والمساعدة التقنية.

ألف - خطة بالي الإستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات

٤ - إن خطة بالي الإستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات، التي اعتمدها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الثالثة والعشرين بتاريخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥ قد بعثت برسالة من الحكومات تفيد بأنها ترغب في أن يكون برنامج البيئة شريكاً أكثر تجاوباً وأيسر تعاملاً لتقديم دعمه بصورة منسقة بدرجة أكبر، وقد واصل برنامج البيئة إيلاء أولوية متقدمة لتنفيذ خطة بالي الإستراتيجية، وتقديم تقارير مرتين سنوياً بشأن قيامه بهذا العمل وذلك إلى لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي كجزء من تقرير أداء برنامجه.

٥ - أدمج برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ خطة بالي الإستراتيجية في كل من برامج عمله وفي إستراتيجيته متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣. وهكذا كانت أنشطة بناء القدرات ودعم التكنولوجيا جزءاً لا يتجزأ من برنامج عمل الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد أظهر استعراضٌ للتنفيذ أجري خلال الربع الأول من فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أن نسبة تزيد على ٤٠ بالمائة من أنشطة برنامج البيئة عبر البرامج الفرعية قد أسهمت مباشرة في تنفيذ خطة بالي الإستراتيجية. وكان نحو ٧٥ بالمائة من هذه الأنشطة عبارة عن تدخلات في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات، ونفذت بدعم من المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بغرض تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٦ - تضع الإستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣ تأكيداً قوياً ومتجدداً على برنامج البيئة مما يزيد بقدر كبير من قدرته على تحقيق نتائج في إطار خطة بالي الإستراتيجية؛ وهي تنص على أن "برنامج البيئة سوف يقوم في المقام الأول بضمان أن يتخلل بناء القدرات ودعم التكنولوجيا عملية تنفيذ جميع المجالات ذات الأولوية ويشكلان جزءاً لا يتجزأ من برامج عمل برنامج البيئة". وسوف يساعد برنامج عمل الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مواصلة تحقيق رؤيته الخاصة بتنفيذ أنشطة دعم التكنولوجيا وبناء القدرات تنفيذاً فعالاً يتسم بالكفاءة ويتجاوب مع الاحتياجات القطرية في الوقت السليم بدرجة أكبر.

باء - اتفاقية بازل

٧ - تنص الفقرة ١ من المادة ١٤ من اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود على الآتي:

> تتفق الأطراف على أنه، ينبغي، وفقاً للحاجات المحددة للمناطق والمناطق دون الإقليمية إنشاء مراكز إقليمية أو دون إقليمية للتدريب ونقل التكنولوجيا فيما يتعلق بإدارة النفايات الخطرة، والنفايات الأخرى، وتقليل توليدها إلى أدنى حد. وتبت الأطراف المتعاقدة في مسألة إنشاء آليات تمويل ملائمة ذات طابع طوعي.

٨ - تشكل المراكز الإقليمية ودون الإقليمية التي أُنشِئت بموجب المادة ١٤ الأداة الرئيسية لتيسير نقل التكنولوجيا والدعم. وتشمل بعض وظائفها الأساسية تحديد، وتطوير وتعزيز آليات لنقل التكنولوجيا في مجال الإدارة السليمة بيئياً وتدنية النفايات الخطرة وغيرها من النفايات داخل الأقاليم التي تخدمها تلك المراكز؛ فتقوم بجمع المعلومات بشأن التكنولوجيات السليمة بيئياً الجديدة والتي تثبت صلاحيتها وعن الخبرة الفنية المتعلقة بالإدارة السليمة بيئياً والتدنية، ونشرها على الأطراف؛ وتشجيع أفضل الممارسات والمنهجيات الخاصة بالإدارة السليمة بيئياً وبالتدنية وذلك من خلال مشروعات رائدة.

٩ - والمراكز الإقليمية ودون الإقليمية التابعة لاتفاقية بازل مسؤولة أيضاً عن تقديم المساعدة التقنية. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في الوثيقة (UNEP(DTIE)/Hg/INC.1/9) .

١٠ - طورت اتفاقية بازل، كجزء من أنشطتها لدعم نقل المعارف، مجموعة موسعة من المبادئ التوجيهية بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الخطرة. ومن بين الموضوعات التي تغطيها هذه المبادئ التوجيهية الآن بالفعل أو التي تجري بلورتها الملوثات العضوية الثابتة، والفلزات، واللدائن، والفلزات والمركبات الفلزية، والإطارات المستعملة والزئبق. ويضاف إلى ذلك أنه جرى عبر السنوات الماضية تنفيذ عدد من الأنشطة التقنية في مجالات مثل النفايات الكهربائية والإلكترونية، ونفايات الملوثات العضوية الثابتة، والمخزونات المتقادمة من مبيدات الآفات، والنفايات التي تحتوي على الزئبق والنفايات التي تحتوي على الأسبست. كما اشتملت أنشطتها في هذا الميدان على تقديم الدعم لوضع قوائم الحصر الوطنية وخطط التدابير الوطنية لإدارة النفايات وتطوير وتنفيذ استراتيجيات إقليمية.

١١ - وعلى أساس تجربة بازل؛ فإن تطوير مبادئ توجيهية فنية بشأن العديد من جوانب الزئبق يمكن أن يوفر وسيلة جيدة لتقديم المعلومات بشأن كيفية إدارة الزئبق بصورة سليمة بيئياً. ومع ذلك فإن تطوير مثل هذه المبادئ التوجيهية يمكن أن يحتاج إلى إنفاق وقت ليس بالقصير لإتمامه.

جيم - الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال

١٢ - يشترط بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون التابع لاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون على الأطراف في البروتوكول أن تتخلص تدريجياً من إنتاج واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون وفقاً لجدول زمني متفق عليه. ويساعد الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال البلدان النامية على الامتثال لالتزاماتها التي يرتبها هذا الاتفاق البيئي المتعدد الأطراف عليها وذلك عن طريق مساعدة مالية وتقنية تُقدَم على هيئة هبات أو قروض بشروط تيسيرية.

١٣ - يقدم الصندوق المتعدد الأطراف التمويل إلى الأنشطة التي تشمل فيما تشمل إغلاق مصانع إنتاج المواد المستنفدة للأوزون، وتحويل أنشطة هذه المصانع، والمساعدة التقنية، ونشر المعلومات والتدريب، وبناء القدرات التي ترمي إلى التخلص التدريجي من استعمال المواد المستنفدة للأوزون في جانب عريض من القطاعات. ويجري تجديد موارد هذا الصندوق كل ثلاث سنوات من جانب الأطراف غير العاملة بموجب الفقرة ١ من المادة ٥ من البروتوكول (أي بصورة عامة البلدان المتقدمة الأطراف). وتخضع إدارته للجنة تنفيذية تتلقى المساعدة من أمانة مقرها في مونتريال، كندا، وتتولى القيام بعمليات التشغيل اليومية.

١٤ - وتقوم أربع وكالات بتنفيذ جميع الأعمال التي يمولها الصندوق المتعدد الأطراف في البلدان النامية وتعمل هذه الوكالات المنفذة، وهي برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي، بموجب اتفاقات تعاقدية مع اللجنة التنفيذية، ولهذه المنظمات الأربع أدوار مختلفة:

(أ) يركز البنك الدولي الذي ينفق تقريباً نصف التمويل الإجمالي الذي يقدمه الصندوق، على المشروعات الاستثمارية ومشروعات التخلص التدريجي واسعة النطاق، وذلك على مستوى المصنع والمستوى القطري؛

(ب) ينظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعات البيان العملي والاستثمار، والمساعدة التقنية ودراسات الجدوى؛

(ج) تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بإعداد مشروعات الاستثمار المقترحة وتثمينها وتنفيذ الجداول الزمنية للتخلص التدريجي على مستوى المصنع؛

(د) يساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تطوير البنية التحتية الضرورية لتنفيذ مشروعات الاستثمار. ويشمل ذلك تنفيذ أنشطة التعزيز المؤسسي (مثل إنشاء وحدات أوزون وطنية داخل كل بلد)، وتيسير إقامة شبكات إقليمية والمساعدة في إعداد البرامج القطرية، وبخاصة بالنسبة للبلدان التي تستهلك مقادير منخفضة من المواد المستنفدة للأوزون. وينهض برنامج الأمم المتحدة للبيئة

كذلك بوظائف غرفة تبادل المعلومات، وينتج طائفة من مواد التدريب. وفي عام ٢٠٠٢ دشن برنامج البيئة برنامجه الخاص بالمساعدة على الامتثال، الذي يهدف إلى مساعدة الأطراف في تحقيق التخلص التدريجي الكامل، وتحقيق لامركزية معظم موارده على المستوى الإقليمي، وتيسير تقديم الدعم المباشر إلى البلدان النامية.

١٥ - قرر الاجتماع الثاني للأطراف في البروتوكول، بمقرره ٨/٢، وطبقاً للمادة ١٠ من البروتوكول أن بوسع الأطراف أن تقدم نسبة تصل إلى ٢٠ في المائة من مساهمتها السنوية المقدرة إلى الصندوق المتعدد الأطراف على هيئة دعم ثنائي مباشر إلى البلدان النامية الأطراف. وحتى من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، كان هناك ١٣ طرفاً منخرطاً في عدد كبير من الأنشطة الثنائية كالتدريب، والمساعدة التقنية واستحداث التكنولوجيات الصديقة للبيئة.

١٦ - يمكن قياس إنجازات الصندوق المتعدد الأطراف على أساس معدل تسديد المساهمات، ونقل التكنولوجيا، والتخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون، والتغيرات السلوكية والمؤسسية التي حفزها الصندوق المتعدد الأطراف. وقد استمسكت البلدان المانحة بالتزاماتها بتقديم التمويل: فأكثر من ٩٠ بالمائة من المساهمات المُتَعهد بها تم تسديدها، وبلغت قيمتها ٢,٣٤ مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة (من أصل ما مجموعه ٢,٥٩ مليار دولار بدولارات الولايات المتحدة مُتَعهد بها) وذلك في الفترة بين ١٩٩١ وتموز/يوليه ٢٠٠٩. وبحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩ كان الصندوق قد قدم الدعم لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات من خلال ما يزيد على ٦٠٠٠ مشروع ونشاط في ١٤٧ بلداً نامياً. وقد تمكنت المشروعات التي اعتمدت حتى عام ٢٠٠٧ من القضاء على استهلاك نحو ٢٥٨ ٥٧٤ طناً محسوباً بدالة استنفاد الأوزون من المواد المستنفدة للأوزون وإنتاج ١٩٥ ٠١٣ طناً محسوباً بدالة استنفاد الأوزون.

١٧ - أُنشئت وحدات وطنية للأوزون في ١٤٣ بلداً نامياً، وازداد تفهم كيفية تنفيذ القواعد البيئية والقدرات وازدادت الثقة على القيام بذلك. وقد تمكن جميع الأطراف في البروتوكول تقريباً من الوفاء بأرقامها المستهدفة للتخلص التدريجي، كما أن الفرص طيبة لأن يستمر هذا المعدل في المستقبل. ويترجم ذلك النجاح إلى انخفاض في مستويات المواد المستنفدة للأوزون الموجودة في السيتراتوسفير.

١٨ - اضطلع الصندوق المتعدد الأطراف بدور محوري في التدليل على أن الاتفاقات البيئية الدولية يمكن أن تكون ناجحة للغاية، وأن فكرة قصر التمويل على ما اصطلح على تسميتها "التكاليف الإضافية" (أي، التكاليف التي تُعزى إلى جهود التخلص التدريجي من إنتاج واستهلاك المواد المستنفدة للأوزون، وفوق ذلك؛ التكاليف التي كانت ستنفق حتى في غياب مثل هذه الجهود) كانت فكرة ناجحة للغاية، ويمكن أن تترتب عليها تداعيات واسعة النطاق بالنسبة للاتفاقات الأخرى.

١٩ - يمكن الاطلاع على المعلومات بشأن برنامج المساعدة على الامتثال التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ووحدات الأوزون الوطنية كآليات لتوصيل المساعدة التقنية وبناء القدرات في الوثيقة (UNEP(DTIE)/Hg/INC.1/9).

دال – الشراكة من أجل أنواع وقود ومَرْكَبَات نظيفة

٢٠ – تقدم الشراكة من أجل أنواع وقود ومركبات نظيفة، التي أطلقت أثناء القمة العالمية للتنمية المستدامة في ٢٠٠٢ والتي يوجد مقرها الرئيسي لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المساعدة إلى البلدان النامية في مجال تقليل التلوث الجوي الناتج عن استخدام المركبات، وذلك عبر الترويج لأنواع وقود خالية من الرصاص، وبها قدر منخفض من الكبريت، ولمعايير وتكنولوجيات لِمَرْكَبَاتٍ أنظف. وتنهض هذه الشراكة على أساس الاتجاهات السائدة حالياً والجهود التي تبذل الآن في مجال تطوير تكنولوجيات للوقود وللمَرْكَبَات، وهو ميدان يشهد استحداث ونشر العديد من جوانب التحسن المُطَرِد منذ عشرات السنين. وترمي هذه الشراكة إلى توفير موارد وبيانات رئيسية عن المركبات وأنواع الوقود في جميع أنحاء العالم وتشمل المعلومات المتاحة في الوقت الجاري بشأن الموارد، وصفحة البيانات الموجودة على الموقع الشبكي لهذه الشراكة، بيانات عن معايير انبعاثات المركبات، وفحص المركبات وصيانتها وكذلك الأداء البيئي لتلك المركبات. وفيما يتعلق بأنواع الوقود، تقدم البيانات الرئيسية بشأن عمليات التخلص التدريجي من البنزين المرصص، وعمليات تخفيض المحتوى من الكبريت، ومواصفات المحروقات والمؤكسجات[1] والهيدروكربونات العطرية.

هاء – اتفاقية روتردام

٢١ – لا تتصدى اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية بصورة مباشرة لنقل التكنولوجيا والدعم. وتنص المادة ١٦ بشأن المساعدة التقنية على أن "تتعاون الأطراف مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادها بمرحلة انتقال، في تشجيع المساعدة التقنية لتطوير البنية الأساسية والقدرات الضرورية لإدارة الكيماويات من أجل المساعدة على تنفيذ هذه الاتفاقية" وهي تنص كذلك على أن "على الأطراف التي توجد لديها برامج أكثر تقدماً لتنظيم الكيماويات أن تقدم المساعدة التقنية بما في ذلك التدريب للأطراف الأخرى في مجال تطوير بنياتها الأساسية وقدراتها على إدارة الكيماويات طوال دورات بقائها". ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن تنفيذ المساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات بموجب الاتفاقية في الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/INC.1/9.

واو – اتفاقية استكهولم

٢٢ – تنص الفقرة ٤ من المادة ١٢ من اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة على أن:

> ''تضع الأطراف، حسب الاقتضاء، ترتيبات لغرض توفير المساعدة التقنية وتعزيز نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية الأطراف والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال فيما يتصل بتنفيذ هذه الاتفاقية. وتشمل هذه الترتيبات مراكز إقليمية ودون إقليمية لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا لمساعدة البلدان النامية الأطراف والأطراف التي تمر

(١) أنواع الوقود المعالجة بالأكسجين (المترجم).

اقتصاداتها بمرحلة انتقال في الوفاء بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية. ويوفر مؤتمر الأطراف المزيد من التوجيهات في هذا الشأن.''

٢٣ - واستجابة لما تتطلبه الفقرة ٤ من المادة ١٢، قام مؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم بتطوير وتنفيذ ترتيبات تنشئ مراكز إقليمية ودون إقليمية لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. واعتمد المؤتمر كذلك معايير تنظيم تقديم المساعدة التقنية واختصاصات المراكز الإقليمية ودون الإقليمية وذلك في المقررين ا س -١/١٥ وا س -٢/٩ على التوالي ويقضي هذان المقرران بأن تخصص المساعدة التقنية المقدمة بشكل دقيق يلائم الاحتياجات المحددة ''للأطراف' وذلك لغرض تمكين تلك الأطراف من تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية.'' وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تحديد الأطراف أنفسها لتلك الاحتياجات، ويشمل ذلك بصفة خاصة عن طريق الأولويات التي ترد في خطط التنفيذ الوطنية لديها. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بإنشاء وأداء المراكز الإقليمية ودون الإقليمية التابعة لاتفاقية استكهولم في الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/INC.1/9.

٢٤ - وكما كان الحال في مؤتمر الأطراف في اتفاقية بازل، اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم أيضاً مبادئ توجيهية بشأن أفضل التقنيات المتاحة، وتوجيهات مؤقتة بشأن أفضل الممارسات البيئية، وهو مستمر في مساعي تحسينها كلما اكتسبت الأطراف خبرة في مجالي التطبيق والتنفيذ.

زاي - الشراكة العالمية للزئبق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢٥ - توفر الشراكة العالمية للزئبق لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة هيئة يمكن من خلالها أن يتم نقل التكنولوجيا والدعم وتقاسم المعلومات، بما يتوافق مع الهدف الشامل لحماية صحة الإنسان والبيئة العالمية من إطلاق الزئبق ومركباته وذلك عن طريق تقليله إلى أدنى حد، وكلما أمكن القضاء في نهاية الأمر، على الإطلاقات العالمية الاصطناعية من الزئبق في الجو، والماء واليابسة. وقد تم حتى الآن اكتساب قدر محدود من الخبرة في مجال نقل التكنولوجيا من خلال هذه الشراكة.

حاء - اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بشأن تغير المناخ

٢٦ - تتطلب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من البلدان المتقدمة الأطراف اتخاذ كافة الخطوات العملية لتشجيع، وتيسير وتمويل، حسبما يتناسب، ونقل أو الوصول إلى، التكنولوجيات السليمة بيئياً والدراية الفنية ونقلها إلى الأطراف الأخرى وبصفة خاصة البلدان النامية الأطراف وذلك لتمكينها من تنفيذ أحكام الاتفاقية.

٢٧ - ونزولاً على ما تطلبه مؤتمر الأطراف في دورته السابعة فقد اعتمد إطار نقل التكنولوجيا. وقد اختارت الأطراف نهجاً متكاملاً ذا توجه قطري لتنفيذ ذلك الإطار الذي سيعمل على المستويين القطري والقطاعي. ويقضي هذا الإطار بأن ينهض توفير المساعدة التقنية على التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة (القطاع الخاص، والحكومات، وجماعة المانحين، والمؤسسات الثنائية ومتعددة الأطراف، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية والبحثية). ويبرز الإطار خمسة مواضيع

ومجالات رئيسية لاتخاذ التدابير المهمة والفعالة فيها ألا وهي: الاحتياجات التكنولوجية وعمليات تقييم الاحتياجات، ومعلومات التكنولوجيا، والبيئات التمكينية، وبناء القدرات، وآليات نقل التكنولوجيا.

٢٨ - وتقوم أمانة الاتفاقية، في إطار البرنامج الفرعي للتكنولوجيا التابع للاتفاقية بابتكار بدائل لالتزامات التنفيذ بموجب الاتفاقية وبروتوكول كيوتو بشأن تطوير ونقل تكنولوجيات صديقة للمناخ. والأمانة مسؤولة بموجب البرنامج الفرعي عن دعم مداولات الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية بشأن هذه المسألة وذلك عن طريق، مثلاً، تنظيم مناقشات مائدة مستديرة واجتماعات متخصصة أخرى في مجال التكنولوجيا وإعداد الوثائق، بما في ذلك الورقات الفنية.

٢٩ - وتتمثل الأهداف الرئيسية للموقع الشبكي لبرنامج التكنولوجيا الفرعي في تحسين تدفق المعلومات الدقيقة والحصول عليها، هي المعلومات المتعلقة بتطوير ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً بموجب الفقرة ٥ من المادة ٤ من الاتفاقية والمساهمة في زيادة كفاءة استعمال الموارد المتاحة عن طريق تحقيق التآزر مع الجهود الأخرى المبذولة. يوفر هذا الموقع الشبكي المعلومات المستكملة بشأن نقل التكنولوجيا، ويسمح بالوصول المباشر إلى قواعد البيانات والمطبوعات ودراسات الحالة، ويشجع تبادل الآراء بشأن مختلف قضايا نقل التكنولوجيا.

٣٠ - يشمل برنامج عمل فريق خبراء الاتفاقية المعني بنقل التكنولوجيا ٢٠١٠ - ٢٠١١ دعم تطوير عمليات تقييم الاحتياجات التكنولوجية للأطراف، وبلورة خيارات مبتكرة لتمويل تطوير ونقل التكنولوجيات، والسعي إلى فرص التعاون المعزز مع، والدعم من جانب، المنظمات الأخرى، وتشجيع البحث والتطوير التعاوني بشأن التكنولوجيات السليمة بيئياً.

٣١ - تسمح آلية التنمية النظيفة التابعة للاتفاقية لمشروعات تخفيض الانبعاثات (أو إزالة الانبعاثات) لدى البلدان النامية بأن تحرز اعتمادات تخفيض انبعاثات معتمدة تبلغ قيمة الاعتماد الواحد ما يساوي طناً من ثاني أكسيد الكربون. ويمكن تبادل هذه الاعتمادات وبيعها واستخدامها من جانب البلدان الصناعية للوفاء بجزء من الأرقام المستهدفة لتخفيض انبعاثاتها بموجب بروتوكول كيوتو. وهذه الآلية تحفز التنمية المستدامة. وتخفيضات الانبعاثات مع توفير قدر من المرونة للبلدان الصناعية في مجال كيفية تحقيق أرقامها المستهدفة التي تحدد خفض الانبعاثات.

٣٢ - ومنذ دخول الآلية مرحلة التشغيل منذ أوائل عام ٢٠٠٦ فقد سجلت مشروعها الـــ ٢٠٠٠ في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وهو مشروع استخراج الغاز الحيوي واستغلاله في إقليم ساكايو، في تايلاند، الذي يتوقع له أن يخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بما يزيد على ٥٦٠٠٠ طن سنوياً. ومن المنتظر أن تنتج هذه الآلية اعتمادات خفض انبعاثات معتمدة بما يزيد على ٢,٩ مليار طن من معادل ثاني أكسيد الكربون خلال فترة الالتزام الأولى تبعاً لبروتوكول كيوتو (٢٠٠٨-٢٠١٢).

طاء – برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للإنتاج الأنظف (اليونيدو) وبرنامج مركز اليونيدو/برنامج البيئة الوطني للإنتاج الأنظف

٣٣ – يرمي برنامج اليونيدو للإنتاج الأنظف إلى بناء قدرات وطنية للإنتاج الأنظف، وتشجيع الحوار بين دوائر الصناعة والحكومة وزيادة الاستثمارات في مجال نقل وتطوير التكنولوجيات السليمة بيئياً. وتقوم اليونيدو من خلال هذا البرنامج بسد الثغرة بين الاهتمامات المتنافسة للإنتاج الصناعي والبيئة. فالإنتاج الأنظف أكثر من مجرد حل تقني. إذ يمكن تطبيقه على كافة مستويات اتخاذ القرار في الصناعة، مع التركيز بصورة رئيسية على اعتماد التكنولوجيات والتقنيات الأنظف داخل القطاع الصناعي. ويتم استبدال نظم القضاء على التلوث في نهاية الأنبوب المُكلِفة استبدالاً تدريجياً عبر استراتيجية تقلل من التلوث والنفايات وتتفاداهما في جميع أجزاء دورة الإنتاج، ابتداء من كفاءة استخدام المواد الخام، والطاقة والماء وحتى المنتج النهائي.

٣٤ – يمثل برنامج الإنتاج الأنظف لدى اليونيدو نهجاً ابتكارياً يزيد من القوة التنافسية، وييسر ولوج السوق ويعزز الطاقة الإنتاجية للاقتصادات النامية، وذلك عن طريق الأخذ في الاعتبار لبعدين مهمين من أبعاد التنمية المستدامة هما: الامتثال البيئي والتنمية الاجتماعية. وقد تبنت منظمات أخرى أيضاً مفهوم الإنتاج الأنظف وشجعته. فمثلاً قامت منظمات المساعدة الإنمائية في النرويج وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع أنشطة الإنتاج الأنظف في جميع أنحاء العالم. وتعمل اليونيدو مع تلك المنظمات لخلق جوانب التآزر فيما بينها.

٣٥ – يمكن استدامة الإنتاج الأنظف إذا كانت الطاقات اللازمة للأخذ به متوافرة ولتكييفه مع الظروف المحلية. ولنقل برنامج للإنتاج الأنظف إلى الواقع الفعلي ولتشجيع المشروعات لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على تطبيق الإنتاج الأنظف، بدأت اليونيدو، بالتعاون مع برنامج البيئة في عام ١٩٩٤ بإنشاء مراكز إنتاج أنظف ووضع برامج وطنية للإنتاج الأنظف. وقد أنشئ منذ ذلك الحين نحو ٥٠ مركزاً وبرنامجاً من هذا القبيل؛ بينما لا تزال مراكز وبرامج أخرى في طور التخطيط. وتدير اليونيدو شبكة المراكز والبرامج، وتعمل مع غيرها من المنظمات، مثل برنامج البيئة، لتوفير أحدث الخبرات الفنية والتوجيهات الإستراتيجية. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل المتعلقة بمراكز وبرامج الإنتاج الأنظف في الوثيقة UNEP(DTIE)/Hg/INC.1/9.